

باردو في 8 جانفي 2019

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

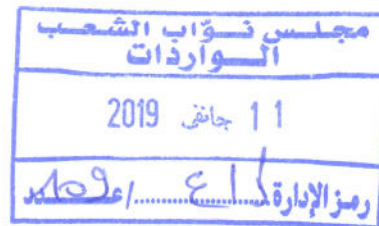
سؤال كتابي من النائب هاجر بالشيخ أحمد  
إلى معالي وزير التعليم العالي السيد سليم خلبوس

بعد التحية والسلام،

تبعاً لملاحظتنا أثناء مناقشة ميزانية الوزارة لسنة 2018 وميزانية 2019، نرجو منكم مدنا  
بمدى تقدم مشروع إعادة بناء المدرسة العليا للسمعي البصري والسينما المبرمج منذ سنة  
2009 والمعطل بسبب حفريات أثرية منذ سنة 2015.

عضو مجلس نواب الشعب

هاجر بالشيخ أحمد





## السيد رئيس مجلس نواب الشعب

**الموضوع:** حول السؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة هاجر بالشيخ أحمد.  
**المرجع:** مراسلتكم عدد 184 الواردة علينا بتاريخ 28 جانفي 2019.

### تحية طيبة،

وبعد تبعا للسؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة النائب هاجر بالشيخ أحمد حول مدى تقدم مشروع إعادة بناء المدرسة العليا للسمعي البصري والسينما، يشرفني اعلامكم بان المشروع يندرج تحت خانة المشاريع الجهوية الموضوعة تحت إشراف ولاية تونس ومتابعة الإدارة الجهوية للتجهيز بتونس. وفي ما يلي المعطيات الخاصة بمراحل إنجاز هذا المشروع:

### 1) مرحلة الدراسات والإعلان عن طلب العروض: منذ سنة 2011 إلى سنة 2015:

- انطلاق الدراسات سنة 2011 بعد الإعلان عن مناظرة معمارية، مع برنامج للتوسعة يتضمن ثلاثة مبان: المبنى "أ" (إدارة وقاعة السينما وقاعات تدريس) والمبنى "ب" (ورشات) والمبنى "ج" (أستوديو التسجيل).
- الإعلان عن طلب عروض أول غير مجد سنة 2013 لتجاوز العرض الأقل ثمننا الاعتمادات المرصودة للمشروع والمقدّرة بـ 3 ملايين دينار إذ بلغ قرابة 5,5 مليون دينار.
- تحديد قسط وظيفي في حدود 3,4 مليون دينار (تم التخلي على إنجاز أشغال القسط الخاص بالمبنى "ج") والإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية سنة 2014 وبلغ العرض الأقل ثمننا 3,950 مليون دينار. وتم طلب الاعتمادات الإضافية اللازمة والمقدّرة بـ 950 أد (ترسيما بميزانية الوزارة لسنة 2015).

- تأخير عند استكمال إجراءات توفير الاعتمادات الإضافية: طالبت المقاوله بالتعويض عن التأخير في انطلاق الأشغال وذلك في حدود 5 % من قيمة الصفقة، غير أنه لم تتم توفير الاعتمادات الإضافية للمرة الثانية وتفويضها للمجلس الجهوي لولاية تونس سوى في شهر جويلية 2015، لتبلغ بذلك الاعتمادات المفوضة تعهدا 4,150 مليون دينار.
- تبعا لما سبق، ارتأت مصالح الولاية إعادة الإعلان عن طلب عروض ثالث للمشروع بتاريخ 16 جوان 2015: تم تكليف مقاوله "بن عربيّة" بإنجاز أشغال توسعة المدرسة بعد أن قدمت العرض الأقلّ ثمنا والمقدّر بـ 3,963 مليون دينار وتم استكمال إجراءات رخصة البناء ورخصة اقتلاع الأشجار وتسجيل الصفقة في بداية سنة 2016.

## (2) مرحلة الأشغال وتقييم الدراسات: منذ سنة 2016

### (أ) الأشغال:

- قيمة الصفقة : 3,963 م د
  - تاريخ انطلاق الأشغال: 12 فيفري 2016.
  - تاريخ توقّف الأشغال لاكتشاف ثغرات بأرض المشروع: 08 أفريل 2016
  - اللجوء إلى طلب رأي مصالح المعهد الوطني للتراث بخصوص ماهية هذه الثغرات.
  - اكتشاف آثار مهمّة بالموقع (يتم اكتشاف سراديب موتى مسيحية) : شهر ماي 2016
- طلب ممثلو المعهد الوطني للتراث خلال الاجتماع التنسيقى المؤرخ في 11 ماي 2016 الاستعانة بفريق يتبع المقاوله للقيام باستكشاف الحفريات المذكورة (لاعتباره المبدئي أنها يدوية الصنع) وذلك حتى يتسنى تحديد ماهيتها وامتدادها وتم الاتفاق على القيام بعملية التثبيت وتقديم مثال يحدّد موضع الثغرات بالنسبة لتركيز المشروع وذلك في غضون اسبوع.
- تم خلال الاجتماع التنسيقى المؤرخ في 19 ماي 2016 تأكيد اكتشاف تواجد آثار في حوزة المشروع من طرف السيد المدير العام للمعهد الوطني للتراث، وأشار أنها تمثل خاصة في قبور قديمة، كما قدمت المقاوله مثلا أوليا لموقعها. ووضح ممثل المعهد أنّ بداية إنجاز أشغال التوسعة تبقى رهين استكشاف كلّ الثغرات والآثار المتواجدة بحوزة المشروع. كما طلب مزيد البحث في الموضوع بالاستعانة بالمقاوله وذلك دون تحديد آجال إنهاء مرحلة الاستكشاف.

- مدّة أشغال إزالة الآثار من الموقع من قبل المقاوله طبقا لإجراءات وتعليمات مصالح المعهد الوطني للتراث: منذ شهر ماي إلى شهر أكتوبر 2016.
- نظرا للتأخير الحاصل في إنجاز الصفحة ولتعطّل المشروع لأسباب فنية وخارجة عن نطاقها، طلبت المقاوله فسخ الصفحة وتمّ الفسخ بتاريخ 17 مارس 2017.

### (ب) تحيين الدراسات:

- توصيات السيّد والي تونس بمراسلته الموجهتين بتاريخ 14 أبريل 2017 للسيّد وزير الشؤون الثقافية والسيّد وزير التعليم العالي والبحث العلمي للتنسيق بين مصالح الوزارتين ومدّه بما يعتمد في الغرض للمشروع في إعداد دراسات فنية للمشروع وفق الحاجيات الجديدة.
- عقد جلسات عمل بين المصالح الفنيّة للوزارة ومصالح المعهد الوطني للتراث بتاريخ 15 و 24 و 31 ماي 2017: تمّ على إثرها تحديد التّنقيحات الواجب القيام بها لدراسات المشروع.

← موافقة المعهد الوطني للتراث على استئناف المشروع مشروطة بما يلي:

- تحيين دراسات المشروع أخذا بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على مواقع القبور المحدّدة من قبل المصالح الفنيّة للمعهد وضمان الولوج إليها من طرفها كلّما اقتضى الأمر ذلك (تمكينها من مدخل لكلّ مجموعة مقابر).
- متابعة مراحل تنقيح الدراسات وإنجاز الأشغال من قبل المصالح الفنيّة للمعهد.

- مراسلة السيّد والي تونس قصد استئناف الدراسات من قبل مصالح الإدارة العامة للبنىات والتجهيز بالوزارة: في مناسبتين 20 جوان 2017 و 10 أوت 2017 مع توضيح إمكانية إنجاز المشروع بالمحافظة على البرنامج الوظيفي الأصلي وإدخال بعض التحويلات خاصّة على مستوى الهيكله والأسس وذلك مع تضمين محضر الجلسة المنعقدة في 31 ماي 2017).
- طلب السيّد والي تونس بتاريخ 14 سبتمبر 2017 و 05 جانفي 2018 من مصالح الوزارة ومصالح المعهد الوطني للتراث ضرورة التنسيق وتقديم مثال موضح لقطعة الأرض الممكن الترخيص فيها بالبناء وبالتفاصيل التنفيذيّة والاحتياطات الفنيّة لحماية المنشآت الأثرية وتأمينها من الانهيار أو التلف مصادقا عليه من قبل المعهد والمصالح المختصة للوزارة، وذلك حتى يتسنى استئناف الدراسات. (تمت الإجابة بتاريخ 27 نوفمبر 2017 بضرورة عقد جلسات فنية من طرف المصالح المختصة للولاية بحضور جميع المتدخلين).

### 3) الوضعية الحالية للمشروع:

• انتظار وثيقة رسمية من طرف مصالح المعهد الوطني للتراث: لتوضيح التوصيات اللازمة لمواصلة الدراسات والاحتياجات الواجب اتخاذها عند إنجاز الأشغال (عقد جلسة في الغرض بمقر الإدارة العامة للبنىات والتجهيز بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مصالح المعهد بتاريخ 28 سبتمبر 2018 وتعهد فيها ممثل المعهد بموافقتنا بالمطلوب. كما تم توجيه مراسلة تذكير في الغرض بتاريخ 28 جانفي 2019).

← هذا ونظرا لصبغته المعقدة، طلبت مصالح ولاية تونس بتاريخ 15 نوفمبر 2018 تحويل المشروع إلى المصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (الإدارة العامة للبنىات المدنية وذلك تطبيقا للأمر عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017).

- وخلال جلسة العمل بمقر الولاية المؤرخة في 13 ديسمبر 2018 (بحضور مصالحنا الفنية ومصالح المعهد الوطني للتراث) تم التأكيد على ضرورة التنسيق قصد توفير الوثيقة الرسمية الموضحة للتوصيات اللازمة لمواصلة الدراسات والاحتياجات الواجب اتخاذها عند إنجاز الأشغال من طرف مصالح المعهد الوطني للتراث.

- وخلال جلسة العمل بمقر الولاية المؤرخة في 24 جانفي 2019، أفادتنا السيدة الكاتبة العامة للولاية أنه بعد دراسة التغييرات التي ستنتص عليها الوثيقة الموضحة لتوصيات المعهد الوطني للتراث، سيتم البت في مال المشروع (مواصلته كمشروع جهوي أو طلب تعهد مصالح وزارة التجهيز به ليكون مشروعا وطنيا).

وختاما، أفدناكم بالمرحل والتعطيلات التي شهدتها مشروع توسعة المدرسة العليا للسمعي البصري والسنينا بقمرت، وأنّ المساعي حثيثة لمواصلة إنجاز المشروع بالتنسيق مع كافة المتدخلين فيه.

وتفضلوا، سيدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي  
سليم خلبوس